اقتصاد

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: يسبب ضرراً كبيراً للصناعة الوطنية ونسب منها تتسرب للبيع في الأسواق

١٣ منظمة دولية استوردت بأكثر من ٩٧٣ مليون دولار مساعدات في ٢١ شهراً ٧٠٪ يمكن إنتاجها محلياً

علي محمود سليمان

تجاوز إجمالي ما استوردته المنظمات الدولية من مساعدات إنسانية وغذائية إلى سورية مبلغ ٩٧٣,٣ مليون دولار، وذلك من بداية العام ٢٠١٤ وحتى نهاية الربع الثالث للعام الماضي ٢٠١٥، حيث قامت ١٣ منظمة دولية باستيراد مواد إغاثية بقيمة تزيد على ٦٦٠ مليون دولار خلال العام ٢٠١٤، وبأكثر من ٣١٣,٢ مليون دولار حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥، علماً بأن ٧٠٪ مما تستورده هذه المنظمات يمكن إنتاجه محلياً بدلاً من استيراده.

وفي التفاصيل حسبما ذكر تقرير لـوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فإن المنظمات الدولية التي استوردت لسورية في الفترة المذكورة هي برنامج الأغذية العالمي الذي جاء في المرتبة الأولى بأكبر المستوردين ومن ثم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الهلال الأحمر، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومن ثم الأونروا، يليها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الفاو، وأخيراً جاءت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والبرنامج الياباني للمشاريع كأقل المستوردين حسب الأرقام.

وكان لافتاً أن المواد والسلع التي تنتج محلياً ويتم استيرادها تشكل ٧٠٪ من قيمة ما تم استيراده من قبل تلك المنظمات، حيث تم استيراد ٣٠ صنفاً يمكن إنتاجه محلياً بقيمة تزيد على ٤٧٩,٧ مليون دولار من أصل ٥٠ صنفاً خلال العام ٢٠١٤، وحتى نهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٥، تم استيراد ٢٢ صنفاً يمكن إنتاجه محلياً من أصل ٤١ بقيمة تزيد على ٢٢١,٦ مليون دولار.

ملّح وعاجل

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري أنه في إطار تعظيم المنفعة من عمل المنظمات الدولية الناشطة في المجال الإغاثي، تظهر ضرورة ملحة وعاجلة تتطلبها المرحلة الحالية نحو تطوير إستراتيجيات وسياسات دعم وتنمية الإنتاج المحلي، وهذا لا ينطلق فقط من تقديم المنظمات الدولية السلة الإغاثية (التي تتضمن العديد من السلع والبضائع التي تتوفر في السوق المحلية) أو تأمين القطاع العام والفعاليات الاقتصادية مستلزمات القطاع الإنتاجي ولكن أيضاً يستلزم توفير إطار تنموي يستهدف زيادة الإنتاج المحلي ومعدلات التشغيل والعمل على نقل مراكز الإيواء وأماكن نشاط المنظمات الدولية من مراكز ومناطق استهلاكية إلى أماكن ومراكز إنتاجية تستهدف تأمين شبكة أمان اجتماعي للأفراد الذين اضطروا إلى التنقل من أماكنهم في المناطق الساخنة إلى مراكز الإيواء والمناطق الآمنة.

لافتاً إلى ضرورة تفعيل البعد التنموي للمنظمات الدولية العاملة على أراضي الجمهورية العربية السورية وتعزيز مساهمتها في تمكين مقومات الاقتصاد الوطني تحت مظلة الهيئة العليا للإغاثة، فالبضائع التي يتم توريدها عبر المنظمات الدولية والإغاثية، وبموجب أحكام التجارة الخارجية يتم إعفاؤها من قبل الهيئات السياسية والقنصلية والدولية ودوائر الأمم المتحدة وأعضائها من شرط الحصول على إجازة الاستيراد المسبقة. كذلك يتم إعفاء الهدايا ووسائل الدعاية والنماذج الواردة من دون قيمة تجارية مهما بلغت قيمتها التصديرية وإعفاء تلك المستوردات من أحكام الحصر والمنع والقيد وأنظمة القطع الأجنبي.

الصناعة تتضرر

وهنا يوضح وزير الاقتصاد بأن المنظمات الدولية تستجر كميات من مكونات سلة المساعدات الإنسانية والإنمائية من المنتجات التي يتم إنتاجها محلياً وهذا يسبب ضرراً كبيراً للصناعة الوطنية، خاصةً وأن نسباً متفاوتة من هذه المساعدات (السلة الغذائية) تتسرب للبيع التجاري في الأسواق (كمورد إضافي للدخل الأسري)، بالتالي فإن ضرورة إعادة توجيه الآلية التي تعمل بموجبها المنظمات الدولية تتطلب، تفعيل برامج الشراء من المنتجين المحليين للمواد الإغاثية والإنسانية من قبل المنظمات الدولية بالتنسيق بين وزارة الخارجية والمغتربين وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والهيئة العليا للإغاثة لتفعيل الإنتاج المحلي وتطويره ليلائم متطلبات التوريد للأغراض الإنمائية والتوسع في التشغيل المحلي وزيادة القدرة على الإنتاج. ويمكن للمنظمات الدولية أن تشترط قيام المنتجين المحليين بتشغيل عدد من المواطنين المتضررين في مراكز الإيواء للحصول على حق التوريد. كما يجب في حال الاستمرار بمنح موافقات للمنظمات الدولية للإغاثة لاستيراد مكونات السلل الإغاثية والإنسانية جعلها مشروطة باستجرار نسبة محددة من الكمية التي يتم توزيعها على المتضررين السوريين من منتجات المصانع المحلية، وإعطاء الأولوية في الإعلان عن مناقصات توريد مكونات المساعدات الإغاثية والإنسانية للمناقصات الداخلية وبما يحقق مصلحة الإنتاج الوطني.

بالمثال

وهنا يذكر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مثالاً عن قيام المنظمات الدولية العاملة في المجال الإغاثي والتنموي باستيراد ما يقارب ١١ مليون يورو من الألبسة وتوابعها من أصل ما يقارب ١٣ مليون يورو، لغاية الربع الثالث من العام ٢٠١٥، بما يشكل أكثر من ٨٠٪ من مجموع ما تم استيراده إلى سورية من الألبسة وتوابعها خلال العام ٢٠١٥، رغم أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتعاون مع الفعاليات الاقتصادية وبما يستهدف حماية الإنتاج المحلي وتطوير معدلات التشغيل في هذا القطاع، طورت العديد من الإجراءات للحد من استيراد الألبسة وتوابعها على اعتبارها مادة يتم إنتاجها محلياً ويتم تصديرها إلى أسواق عدة، علماً بأن النسبة الأكبر من المستوردات هي من البطانيات والبياضات والألبسة الجاهزة التي يمكن استجرارها محلياً.

لا سلطة قضائية على «الجمارك» والمدير العام قادر على طي أي قضية

رئيسة المحكمة الجمركية لـ«الوطن»: ٥٦ مهرّباً موقوفاً في ٢٠١٥ وهذا الرقم ضئيل

محمد راكان مصطفى

كشفت رئيسة المحكمة الجمركية بدمشق انتصار الصالح لـ«الوطن» أن إجمالي القضايا الواردة إلى محاكم البداية الجمركية عام ٢٠١٥ بلغ ١١٠٩ قضية، تم فصل ٤٤٥ منها على أن تتم معالجة باقي القضايا خلال العام ٢٠١٦.

وفي التفاصيل، بلغ عدد القضايا الواردة إلى محكمة البداية الجمركية الأولى ٤٦٠ قضية تم الفصل بـ٢١١ قضية، على حين بقي ٢٤٩ قضية قيد المعالجة في العام الجاري (٢٠١٦)، كما بلغ عدد القضايا الواردة إلى محكمة البداية الجمركة الثانية ٦٤٩ قضية، فصل ٢٣٤ وبقي ٤١٥ ملفاً قيد المعالجة في العام ٢٠١٥.

وأوضحت الصالح أن سبب تأخر الفصل بالقضايا يعود إلى التأخر في التبليغ الذي هو من مهام مديرية القضايا في إدارة الجمارك، مشيرة إلى أنه وفق الأنظمة يتم تبليغ المدعى عليهم الذين يتعذر معرفة عناوينهم عن طريق الإعلان بالصحف الرسمية، مع أشارتها إلى أنه هناك نحو ٦٠٠ ملف بحاجة إلى تبليغ عن طريق الصحف، بمعدل ٣٠٠ قضية لكل محكمة استئناف.

كما كشفت الصالح أن أجمالي عدد الموقوفين الذين تمت احالتهم بمخالفات جمركية بتهمة التهريب من قبل إدارة الجمارك طوال العام (٢٠١٥) بلغ ٥٦ موقوفاً فقط، العدد الذي يمكن وصفه بالضئيل.

من جهة أخرى كشفت الصالح أن أجمالي القضايا التي وردت إلى محاكم الاستئناف الجمركية خلال العام (٢٠١٥) بلغ ١٨٩٦ قضية، تم الفصل بـ٦٠٢ قضية، حيث كان نصيب محكمة الاستئناف الأولى ٨٧٧ قضية تم الفصل بـ٣٩٥ قضية على حين الباقي ٦٧٨ ملفاً قيد المعالجة في العام ٢٠١٦، أما محكمة الاستئناف الثانية بلغ إجمالي القضايا الواردة ١٠١ قضية تم الفصل في ٣٠٧ قضايا والباقي ٩٠٥ ملفاً قيد المعالجة خلال العام ٢٠١٦.

وبيّنت الصالح أن المحكمة الجمركية أصدرت أحكاماً بغرامات مالية نحو ١.٨ مليارات ليرة سورية لمصلحة الجمارك في العام ٢٠١٥. وفي التفاصيل، بلغت قيمة الغرامات الصادرة عن المحكمة الجمركية الأولى نحو ٨٤٥ مليون ليرة سورية على حين أصدرت المحكمة الثانية غرامات مالية لمصلحة إدارة الجمارك بمبالغ وصلت الى نحو ٩٥٥ مليون ليرة سورية.

> حالات كثيرة تطلب فيها إدارة الجمارك طي ملفات قضايا

وعن نوعية البضائع والمخالفات الجمركية في القضايا المنظورة أمام المحكمة بينت الصالح أن أغلبية القضايا خلال العام ٢٠١٥ كانت لتهريب مازوت ودخان وأقمشة وألبسة مستعملة «بالة»، إضافة إلى قضايا تهريب ذهب ومواد غذائية وقطع سيارات وأدوية وسيارات وأجهزة موبايلات.

بالإضافة إلى قضايا تهريب أغنام والتي وصفتها بالقضايا الضعيفة القائمة على الاشتباه، على اعتبار أنه يتم ضبط الأغنام المهربة ضمن أراضي القطر ما يؤدي على خسارة هذه القضايا من قبل الجمارك.

وأوضحت الصالح أنه ليس هناك أي سلطة قضائية للمحكمة على إدارة الجمارك وليس هناك أي صلاحيات للمحكمة بالاطلاع على الملفات التي يتم إجراء تسويات من قبل إدارة الجمارك، مشيرة إلى أغلبية الملفات الجمركية يتم تسويتها والمصالحة عليها في الجمارك، وبالتالي لا تصل إلى المحاكم، مشيرة إلى وجود صلاحية واسعة جداً لإدارة الجمارك تتيح لها إجراء التسويات على البضائع المهربة المضبوطة، وذلك وفق النصوص القانونية.

كما أنه يجوز لإدارة الجمارك طلب طي أي قضية ولو كان ملفها في محكمة البداية أو الاستئناف أو في النقض، إذ يمكن لمدير عام الجمارك طلب طي الملف بقوة القانون على اعتبار إدارة الجمارك هي المدعي في هذه القضايا، مشيرة إلى وجود حالات كثيرة تندرج ضمن هذا الإطار.

يشار إلى أن إيرادات المديرية العامة للجمارك تجاوزت ١٠٣,٤٣ مليارات ليرة سورية خلال العام ٢٠١٥، متضمنةً غرامات القضايا المحققة في مديرية الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب إضافة إلى مخالفات البيانات الجمركية.

وحسب البيانات الإحصائية –التي حصلت «الوطن» على نسخة منها– فقد وصل عدد القضايا المحققة من الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب في المديرية العامة للجمارك ٤٢٣٥ قضية من تاريخ ٢٠١٥/٤/١٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٥، وبلغت قيمة الغرامات المحصلة بموجبها ٤,٣٧٦ مليارات ليرة سورية.

وزير الأشغال لـ«الوطن»: بعض شركاتنا عاجزة مالياً والحكومة لا تسدد ديونها!

الوطن

بيّن وزير الأشغال العامة حسين عرنوس لـ«الوطن» أن حجم الديون المترتبة على الجهات العامة تقدر بحوالي ٦ مليارات ليرة سورية، وهي تتوزع على الشركات الإنشائية التابعة للوزارة كل حسب حجم أعمالها باستثناء الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات، مشيراً إلى أن معظم هذه الشركات وصلت إلى مرحلة العجز المالي.

وأضاف: إن الوزارة طالبت بضرورة قيام مختلف الجهات العامة بدفع ما يترتب عليها من ديون لمصلحة هذه الشركات قبل نهاية الشهر السادس القادم لدفع الأعمال إلى الأمام وتمكينها من أداء مهامها والقيام بالتزاماتها اتجاه الغير وتنفيذ المشاريع الموكلة إليها وبالتالي الاستمرار في تلبية مستحقات العاملين فيها.

وأشار إلى خطة وزارة الأشغال العامة لعام ٢٠١٦ والتي تقدر بحوالي ٨ مليارات ليرة سورية سوف تركز خلال العام الجاري على انجاز مجمع جرمانا التربوي الذي تشرف على تنفيذه وزارة الأشغال العامة لمصلحة وزارة التربية.

ويقوم بتنفيذه مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية حيث انتهت أعمال الهيكل فيه تمهيدا لأعمال الإكساء ويضم المجمع ثلاث مدارس ومبنى إدارياً على مساحة ٢١ دونماً إضافة إلى مشفى جرمانا الذي أنهت الوزارة عقوده للمباشرة فيه وأشار كذلك إلى أن وزارة الأشغال العامة أنجزت سابقاً مشروع بناء ٧٥٠ وحدة سكنية في منطقة الحرجلة في الكسوة في محافظة ريف دمشق لمصلحة المهجرين الذين من الممكن أن يعودوا إلى ارض الوطن من مخيمات دول الجوار.

أرقام بالألوان

بورصة دمشق إلى المنطقة «الخضراء» وانتعاش في التعاملات

قلبت سوق دمشق للأوراق المالية معادلة الحذر والترقب والتداولات الضعيفة الأسبوع الماضي، إذ أدى انتعاش التداول على بعض الأسهم القيادية، إلى كسر الاتجاه الهابط للمؤشر، ودفعه نحو منطقة الأمان الخضراء، بالترافق مع قفز في مؤشرات الحجم والقيمة فوق الوسطيات الأسبوعية المعروفة في العام ٢٠١٥.

وفي التفاصيل، ارتفع حجم تعاملات الأسهم خلال الأسبوع الماضي قرب ١٩٦ ألف سهم، من مستوى ٦٥,٩ ألف سهم، خلال الأسبوع السابق، علماً بأن الوسطي الأسبوعي ١٦٨ ألف سهم.

ترافق ذلك مع ارتفاع في قيمة التعاملات قرب ٢٨,٦ مليون ليرة سورية، مقارنةً بنحو ٧,٢ ملايين ليرة سورية قيمة تعاملات الأسبوع السابق، علماً بأن الوسطي الأسبوعي ٢٤ مليون ليرة واكتسب مؤشر السوق ١,٦ نقطة.

وتلقت البورصة دعماً إيجابياً من تحسن التعاملات على سهمي بنك عودة سورية وبنك سورية الدولي الإسلامي، وارتفاع أسعار سهمي المتحدة للتأمين ومصرف سورية الدولي الإسلامي بصورة رئيسية، علماً بأن التعاملات جرت على أسهم لسبع شركات فقط من أصل ٢٤ شركة مدرجة. وارتفع سعر سهم المتحدة للتأمين بالحد الأقصى المسموح فيه في الجلسة الواحدة وهو ٥٪، تبعه الدولي الإسلامي بنسبة ٣,٠٩٪، في حين انخفضت بقية الأسهم بنسب متدنية، أكثرها كان لبنك البركة بـ١,٣٥٪ ثم بنك الشام بنسبة ٠,٢٩٪ وبنك قطر الوطني ٠,٢٥٪ وبنك عودة بنسبة ٠,٠٦٪.

«الأخضر» المنخفض عالمياً يرتفع في «المركزي» إلى ٣٨٨ ليرة للتدخل

في خطوة غير مفهومة، رفع مصرف سورية المركزي سعر مبيع الدولار التدخلي للمواطنين من ٣٨٣ إلى ٣٨٨ ليرة سورية الأسبوع الماضي، رغم حالة الاستقرار النسبي التي شهدتها أسواق القطع الأجنبي خلال الفترة الماضية، وهذا ما يتعارض مع إعلان المصرف أكثر من مرة أن هدف التدخل دعم الاستقرار في سوق الصرف والتخفيض التدريجي لسعر صرف الدولار أمام الليرة السورية.

في المقابل لم يحرك المركزي سعر صرف الحوالات بالتوازي مع الدولار التدخلي، إذ حدده بـ٣٣٤ ليرة سورية.وهو السعر ذاته الذي تستخدمه شركات الصرافة لشراء الدولار من المواطنين، أي بفارق ٥٤ ليرة سورية لمصلحة المصرف المركزي.

هذا الأمر ينعش الحركة في السوق غير النظامية، إن كان من جهة المبيع من المواطنين، أو تسلم الحوالات، ما يعطل محاولات زيادة العرض في السوداء لتخفيض الأسعار.

وفي السوق السوداء انتقل هامش تحرك الدولار إلى ٣٩٦ و٣٩٨ ليرة سورية، كما يتم تناقله في الأسواق التجارية، لحاقاً بالأسعار المتداولة عبر صفحات الفيسبوك وتطبيقات الموبايل التي لا تعلن مصادرها ومرجعيتها.

أما عالمياً، فقد انخفض الدولار إلى أدنى مستوياته في نحو خمسة أشهر أمام الين وفي أسبوعين ونصف مقابل اليورو أثناء التعاملات يوم الجمعة متضرراً من تحسن شهية المستثمرين للمخاطرة وبيانات اقتصادية أميركية ضعيفة.

«الأصفر» إلى مستوى قياسي محلياً عند ١٢١٥٠ ليرة لغرام ٢١ قيراطاً

بعد استقرار عند أعلى مستوى له، أبى الذهب أن ينهي الأسبوع دون ارتفاع، فكسر حاجز ١٢١٠٠ ليرة مرتفعاً ٥٠ ليرة في آخر التعاملات يوم أمس، تأثراً بارتفاع سعر الأونصة عالمياً، واستقرار سعر الدولار المستخدم في تسعير المعدن الثمين محلياً عند ٣٨٨ ليرة سورية.

وعلى ذلك أنهي غرام ٢ قيراط الأسبوع عند ١٢١٥٠ ليرة، مع حذر لدى المتعاملين من السعر غير المسبوق في السوق المحلية. ولم تتعد التعاملات اليومية في دمشق ٢ كيلو غرام.

وحسب تقرير لوكالة رويترز، قفز الذهب في السوق العالمية (الفورية) نحو ٢٪ أثناء تعاملات اليوم الأخير من الأسبوع الماضي، بعدما مني بخسائر في أربع من الجلسات الخمس السابقة مع هبوط أسواق الأسهم العالمية وتراجع الدولار مما عزز الطلب على الأصول التي ينظر إليها على أنها أدوات استثمارية أكثر أماناً.

وعند أعلى مستوى له في الجلسة صعد سعر الذهب في المعاملات الفورية ١,٨٪ إلى ١٠٩٧,٢٠ دولاراً للأونصة قبل أن يقلص مكاسبه عند ١٠٨٩,٥٦ دولاراً للأوقية في أواخر التعاملات في السوق الأميركي.

ولقي المعدن النفيس دعماً من تراجع الدولار الذي هبط مؤشره ٠,٥ بالمئة موسعاً خسائره بعد بيانات أميركية أضعف من المتوقع مما يجعل الذهب أقل تكلفة على حائزي العملات الأخرى.

«الأسود» دون ٣٠ دولاراً لأول مرة في ١٢ عاماً

انخفضت أسعار النفط العالمية أكثر من ٦ بالمئة دافعة خام برنت القياسي العالمي للتراجع عن مستوى ٢٩ دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ شباط ٢٠٠٤، أي منذ ما يزيد على ١٢ عاماً، وذلك بعد أن أدت خسائر جديدة لسوق الأسهم الصينية واحتمالات زيادة وشيكة في صادرات الخام الإيرانية إلى تزايد المخاوف من استمرار تخمة المعروض لفترة أطول.

وبعد أن أنهت الجلسة السابقة مرتفعة للمرة الأولى في ثماني جلسات هبطت عقود برنت والخام الأميركي إلى مستويات منخفضة جديدة في ١٢ عاماً موسعة خسائرها منذ بداية العام إلى أكثر من ٢٠ بالمئة في أسوأ أسبوعين في الهبوط منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨.

وحسب تقرير لوكالة رويترز، فقد حذر محللون من أن الاتجاه الهبوطي للنفط لم يصل بعد إلى منتهاه لأن الرفع الوشيك للعقوبات عن إيران يفتح الباب أمام موجة من النفط الجديد.

وأنهت عقود برنت جلسة التداول منخفضة ١,٩٤ دولار أو ما يعادل ٦,٢٨ بالمئة لتسجل عند التسوية ٢٨,٩٤ دولاراً للبرميل بعد أن هوت عند أدنى مستوى لها في الجلسة إلى ٢٨,٨٢ دولاراً وهو أدنى مستوى منذ شباط ٢٠٠٤.

وأغلقت عقود خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط منخفضة ١,٧٨ دولار أو ٥,٧١ بالمئة إلى ٢٩,٤٢ دولاراً للبرميل.